مقابلة مع سوزان سلام، رئيسة الاتحاد الوطني لعمال فلسطين
".يصبح الإبادة الجماعية تذكيراً شديداً بالفظائع التي يمكن أن تقع عندما لا توجد آليات دولية للوقاية والردع"

العمال اتحاد رئيسة وهي .الإنسان حقوق عن فلسطينية ومدافعة نسوية وناشطة نقابية هي السلام عبد سوسن ،(FSM) العالمي النقابي للاتحاد الرئاسي المجلس في وعضو ،القدس في (NUPW) الفلسطينيين والعاملات .الاتحاد هذا في المرأة شؤون منسقة منصب حالياً وتشغل

عام ومنذ .فتح حركة وفي الفلسطيني الوطني المجلس في عضو وهي ،القدس غرب شمال نساء جمعية تترأس كما بجدار ومحاطة الكبرى القدس منطقة ضمن تقع بلدة وهي ،نبالا بير بلدية رئيس نائبة منصب تشغل 2022 .العنصري الفصل

ما هي الواقع السياسي الذي يواجهه الشعب الفلسطيني حالياً؟ وكيف تغيّر بعد الأشهر الأخيرة من الصراع وما يُسمّى بوقف إطلاق النار في غزة؟

من موقعنا كحركة نقابية فلسطينية، نرى أن ما يعيشه شعبنا اليوم لا يمكن فصله عن أزمة أعمق تمسّ النظام العالمي بأسره. فما حدث في غزة خلال الأشهر الماضية ليس نزاعاً عسكرياً تقليدياً، بل هو إبادة جماعية ارتُكبت على مرأى من ،العالم، عبر استراتيجيات عسكرية واقتصادية وتجويعية، وبدعم سياسي مباشر أو بصمت متواطئ من قوى دولية أساسية .يقع كثير منها في قلب أوروبا

إن ما يُسمّى بـ«وقف إطلاق النار» لا يمثّل نهاية العنف، بل إعادة ترتيب له. قد تتوقف المجازر الجماعية مؤقتاً، لكن الحصار مستمر، ويُحافظ على منع إعادة الإعمار، كما يبقى التحكم في شروط الحياة الأساسية قائماً دون تغيير. هذا ليس .سلاماً، بل إدارة استعمارية للأزمة تُبقي شعباً بأكمله في حالة هشاشة دائمة، من دون أفق سياسي أو إنساني

،في الضفة الغربية نرى الوجه الآخر للعملة نفسها: تسارع في توسيع المستوطنات، قمع عسكري يومي، اعتقالات جماعية وعنف منظم من قبل المستوطنين. تؤكد هذه السياسة الشاملة أننا أمام مشروع استعماري واحد يهدف إلى القضاء على أي .إمكانية لقيام مجتمع فلسطيني حر، قادر على التنظيم سياسياً واجتماعياً واقتصادياً

على الصعيد الداخلي، لا يزال الانقسام السياسي قائماً بين حركة فتح في الضفة الغربية وحركة حماس في غزة، ما يعيق تحقيق الوحدة الوطنية وإدارة موحدة لشؤون البلاد. في الوقت ذاته، يعاني السكان الفلسطينيون من أزمة اقتصادية واجتماعية حادة، مع معدلات بطالة مرتفعة، وتدهور في الخدمات الأساسية، وارتفاع مستمر في أسعار المواد الغذائية، لا سيما في غزة نتيجة الحصار المطوّل. كما أن غياب سلطة مركزية قوية يجعل القرارات السياسية والإدارية ضعيفة وقليلة .الفعالية، مما يزيد من الإحساس بعدم الاستقرار

أما في السياق الخارجي، فتستمرّ الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية والقدس، مع تصاعد النشاط الاستيطاني، وفرض قيود ،مشددة على الحركة، واعتقالات يومية تُقوّض أي مفهوم للسيادة الفلسطينية. ويُضاف إلى ذلك غياب ضغط دولي فعّال وعدم وجود آليات حقيقية لفرض حل سياسي شامل، ما يزيد من هشاشة الوضع الفلسطيني ويُظهر الانقسام بين الدول .الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني وتلك التي تساند إسرائيل

لقد خلّفت الأشهر الأخيرة من الصراع آثاراً مباشرة وعميقة: خسائر بشرية ومادية هائلة في غزة، تصاعد الإحباط السياسي نتيجة غياب نتائج ملموسة، وتأثير نفسي واجتماعي بالغ الخطورة. إن وقف إطلاق النار الحالي هشّ ومؤقت، لا يرفع الحصار ولا يقدّم مخرجاً حقيقياً للصراع. يعيش الفلسطينيون في ظل خوف دائم من تصعيد جديد، بينما تتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية.

خلاصة القول إن الواقع السياسي الفلسطيني اليوم شديد الهشاشة والتعقيد. فهو يتأثر بالانقسامات الداخلية وبالضغط المستمر للاحتلال الإسرائيلي، في ظل دعم دولي محدود وضعيف الفاعلية. ولم يغيّر الصراع الأخير هذه الحقيقة الجوهرية، بل عمّق التوترات وزاد المعاناة، فيما يبدو أن فترة الهدوء الحالية غير قابلة للاستدامة بوضوح.

الذاكرة، المستقبل، والأثر العالمي

كيف تعتقدون أن الإبادة الجماعية في غزة ستؤثر في ذاكرة ومستقبل الشعب الفلسطيني والإنسانية جمعاء؟

إن الإبادات الجماعية والمجازر الواسعة تترك أثراً عميقاً ودائماً في الذاكرة الجمعية للشعوب. وفي الحالة الفلسطينية، يضاف هذا الألم إلى تجارب صادمة أخرى مثل نكبة عام 1948 ونكسة عام 1967، اللتين تركتا جراحاً مفتوحة في الوعي الجمعي. وتصبح هذه الأحداث جزءاً من هوية الشعب الفلسطيني، وتشكل سردياته حول العدالة والمقاومة والحق في الوجود.

هذا الصدمة لا تنتهي عند جيل واحد. فالأطفال والناجون يحملون آثاراً نفسية طويلة الأمد، مثل اضطراب ما بعد الصدمة، والخوف المستمر، وفقدان الثقة بالآخرين. وتشير دراسات نفسية عديدة إلى أن الصدمة الجماعية تنتقل من جيل إلى آخر، وتؤثر في السلوكيات والمعتقدات حتى لدى من لم يعيشوا الأحداث مباشرة. ومع مرور الزمن، تصبح هذه الوقائع عنصراً مركزياً في السرد الوطني للمقاومة، وتترسخ في الأدب والفن والشعر، موحِّدةً بين الذاكرة الفردية والجماعية.

أما بالنسبة إلى مستقبل الشعب الفلسطيني، فإن استمرار الفظائع قد يؤدي إلى مزيد من التهجير القسري، والمنفى، والتشتت، مع ما يرافق ذلك من تفكك اجتماعي وفقدان للبنى التحتية الأساسية، بما فيها الثقافية والتعليمية. إن آثار الحرب والعنف الجماعي لا تقتصر على اللحظة الراهنة، بل تعرقل بناء مؤسسات قوية ومستقرة، وتغلق آفاقاً مستقبلية في مجالات التعليم والصحة والتنمية الاقتصادية. كما أن تراكم التجارب المريرة يعزز الشعور بالظلم، وقد يولّد أجيالاً أكثر راديكالية أو أشد التصاقاً بخيار المقاومة، مما يجعل الوصول إلى حلول سلمية أكثر تعقيداً في المستقبل.

ويمتد تأثير هذه الإبادة إلى الإنسانية جمعاء. فعندما يشهد العالم إبادة مستمرة من دون مساءلة حقيقية، تتآكل الثقة في حقوق الإنسان والقانون الدولي والقيم الأخلاقية للمجتمع الدولي. ويُضاف إلى ذلك تفاقم الأزمات الإنسانية وازدياد موجات النزوح، التي تؤثر في الدول المجاورة ودول الاستقبال على حد سواء، وتزيد من الضغوط على النظام العالمي.

وعلى المستوى الرمزي والنفسي، تتحول الإبادة الجماعية إلى تذكير قاسٍ بالفظائع التي قد تحدث في غياب آليات دولية فعالة للوقاية والردع. فهي تولّد مشاعر العجز والغضب والخوف لدى شعوب أخرى حول العالم، وتطرح سؤالاً جوهرياً: إلى أي مدى تستطيع الإنسانية حماية الفئات الأكثر ضعفاً ومنع تكرار الجرائم الجماعية؟

باختصار، لا تُلحق الإبادة الجماعية في غزة أضراراً جسدية ونفسية مدمرة بالشعب الفلسطيني فحسب، بل تترك أيضاً بصمة عميقة في الذاكرة الوطنية، وفي الهوية الإنسانية، وفي مستقبل المجتمع الفلسطيني. وفي الوقت نفسه، تطرح تحدياً وجودياً أمام الإنسانية جمعاء بشأن قدرتها الحقيقية على الدفاع عن الضعفاء ومنع المزيد من الفظائع.

كيف يتجلى نظام الفصل العنصري المفروض على السكان الفلسطينيين في الحياة اليومية، ولا سيما في ظروف العمل؟

بالنسبة للعاملات والعمال الفلسطينيين، فإن الفصل العنصري ليس مفهوماً قانونياً مجرداً، بل هو واقع يومي يُعاش في مكان العمل، وفي الطريق إليه، وفي شروط الحياة ذاتها. فالسوق العمالية قائمة على فصل بنيوي وتمييز منهجي. يُدفع العامل الفلسطيني إلى أعمال هشة، بلا عقود، ومن دون حماية اجتماعية، وبأجور أدنى، في حين يتمتع العامل الإسرائيلي بحقوق كاملة ضمن نظام قانوني مختلف تماماً.

ويحوّل نظام التصاريح والحواجز العمل إلى أداة للسيطرة السياسية. فالعامل لا يملك حرية الحركة ولا القدرة على التخطيط لحياته؛ إذ يمكن أن يُلغى يوم عمل كامل بقرار عسكري، أو بإغلاق حاجز، أو بسحب تصريح بشكل مفاجئ. ويتناقض هذا الواقع جذرياً مع المبادئ الأساسية التي تأسست عليها الحركة النقابية الدولية، مثل الحق في العمل اللائق، والاستقرار الوظيفي، والكرامة الإنسانية.

ويتجلى هذا التمييز البنيوي في صور متعددة. فمن جهة، تُقيَّد فرص العمل بشكل منهجي: إذ تُحجز الوظائف الحكومية والإدارية والمواقع الأساسية في الغالب للمستوطنين أو المواطنين الإسرائيليين، بينما يُستبعد الفلسطينيون منها. كما يُطلب منهم الحصول على تصاريح عمل معقدة وصعبة المنال، خصوصاً للعمل داخل إسرائيل أو في المستوطنات.

ومن جهة أخرى، هناك تمييز واضح في الأجور وظروف العمل. فالعامل الفلسطيني يتقاضى أجراً أقل عن العمل نفسه، وغالباً ما يُكلَّف بمهام شاقة أو خطرة، بينما تُخصص الوظائف الإدارية أو الأقل جهداً للعمال الإسرائيليين. وفي الوقت ذاته، تُقيَّد الأنشطة الاقتصادية الفلسطينية عبر عراقيل أمام إنشاء المشاريع، وقيود على الوصول إلى الأسواق أو التمويل، وفرض قوانين ومعايير صارمة لا تُطبَّق على السكان الإسرائيليين.

كما يظهر الفصل «المكاني» داخل أماكن العمل نفسها، حيث توجد مناطق أو مرافق منفصلة للمستوطنين والفلسطينيين، حتى داخل المصنع أو الشركة الواحدة. ويُضاف إلى ذلك مراقبة دائمة وعبء بيروقراطي مفرط، مع تصاريح وإجراءات أمنية متكررة، وغياب شبه كامل للحماية القانونية الفعالة ضد التمييز أو الاستغلال.

وتترتب على ذلك آثار اجتماعية ونفسية عميقة: شعور دائم بالدونية وعدم المساواة، تقليص فرص التطور المهني، واستنزاف عاطفي مستمر نتيجة العيش والعمل في ظل نظام تمييز مؤسسي.

كيف يؤثر الاحتلال والسيطرة على الأرض — من حواجز عسكرية وتصاريح وجدار ومستعمرات — في التشكيلة السياسية والاقتصادية للبلاد؟

في جوهره، يعمل نظام الفصل العنصري المرتبط بالاحتلال الإسرائيلي من خلال تمييز يومي ومنهجي يحدّ من الفرص ويقلّص الحقوق، وينتهك كرامة السكان الفلسطينيين، بما في ذلك في حياتهم الاقتصادية اليومية. فالسيطرة على الأرض تُجزّئ البلاد، وتمنع حرية تنقل الأشخاص والبضائع، وتجعل أي تنمية اقتصادية متماسكة ومستدامة وذات سيادة أمراً شبه مستحيل.

وتؤثر هذه السيطرة الإقليمية في البنية السياسية والاقتصادية لفلسطين، إذ تعيق التخطيط بعيد المدى، وتُضعف المؤسسات الوطنية، وتُبقي السكان في حالة تبعية دائمة. وهكذا تصبح الاقتصاد الفلسطيني خاضعاً لقرارات الاحتلال، مع قطاعات إنتاجية مشلولة أو مدمَّرة، وقدرة محدودة للغاية على خلق فرص عمل مستقرة أو بناء قاعدة اقتصادية مستقلة.

ما هي الظروف العمالية الحالية للطبقة العاملة في الضفة الغربية؟

لقد تدهورت ظروف العمل في الضفة الغربية بشكل خطير خلال العام الماضي. فقد ارتفعت معدلات البطالة بصورة ملحوظة، من نحو 18٪ عام 2023 إلى قرابة 31٪ عام 2024، ما يعني أن أكثر من 313 ألف شخص باتوا بلا عمل. وقد كان لذلك أثر مباشر في قدرة الأسر على ضمان مستوى معيشي مستقر ولو بالحد الأدنى.

ومن أبرز أسباب هذا التدهور الانخفاض الحاد في فرص العمل داخل إسرائيل والمستوطنات. فمنذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، أدت القيود التي فرضتها السلطات الإسرائيلية إلى تراجع كبير في عدد العمال الفلسطينيين من الضفة الغربية الحاصلين على تصاريح عمل في إسرائيل، من أكثر من 107 آلاف إلى ما يزيد قليلاً عن 21 ألفاً. وقد أدى تجميد أو إلغاء تصاريح العمل إلى ترك آلاف الأشخاص دون أي بديل وظيفي.

في الوقت نفسه، يعجز سوق العمل المحلي الضعيف عن استيعاب هذه الأيدي العاملة. ويعمل نحو 61٪ من السكان النشطين اقتصادياً في القطاع غير المنظم، من دون حقوق عمالية أساسية مثل الضمان الاجتماعي أو الإجازات المدفوعة أو الاستقرار الوظيفي. كما أن الأجور منخفضة؛ إذ يبلغ متوسط الأجر اليومي في القطاع الخاص — الذي يستوعب غالبية العمال — نحو 122 شيكلاً (حوالي 33 يورو)، ويتقاضى جزء كبير من العمال أقل من الحد الأدنى القانوني للأجور.

وتترتب على هذه الهشاشة آثار اجتماعية ونفسية خطيرة. فغياب الدخل المستقر يزيد من مستويات التوتر والقلق وانعدام الأمان لدى الأسر، ويؤثر سلباً في التماسك الاجتماعي. وبوجه عام، تواجه الطبقة العاملة في الضفة الغربية واقعاً يتسم ببطالة مرتفعة، وقيود على العمل داخل إسرائيل، وتوسع الاقتصاد غير الرسمي، وانخفاض الأجور أو تدنيها عن الحد الأدنى، إضافة إلى تأثير نفسي شديد على العمال وأسرهم.

كيف تؤثر قيود الحركة والتصاريح والحواجز العسكرية في القدرة على العمل والحفاظ على حياة مستقرة؟

إن قيود الحركة لها تأثير مباشر وعميق في قدرة الناس على العمل وتنظيم حياتهم اليومية. فالوصول إلى العمل يظل مهدداً باستمرار بسبب الحاجة إلى تصاريح، أو التأخير على الحواجز العسكرية، أو الرفض المفاجئ الذي يمنع الوصول إلى مكان العمل. وأي تأخير أو إلغاء للتصريح قد يعني فقدان الوظيفة فوراً.

كما تؤثر هذه القيود بشدة في النشاط الاقتصادي عموماً. فالحواجز والقيود على التنقل تعرقل نقل السلع والخدمات، ما يضر بشكل خاص بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة ويحدّ من خلق فرص العمل المحلية. وفي غزة، تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن معدلات البطالة بين الشباب تتجاوز 50٪، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عدم القدرة على الوصول إلى أسواق العمل خارج القطاع.

وتطال الآثار أيضاً الأمن الغذائي والاقتصادي. فصعوبات النقل والاستيراد تؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وزيادة تكاليف المعيشة، في حين تجعل الهشاشة الوظيفية كثيراً من الأسر أكثر اعتماداً على المساعدات الإنسانية. كما تؤثر القيود في الوصول إلى التعليم والخدمات الأساسية؛ إذ يحتاج الطلبة والمعلمون في كثير من الأحيان إلى تصاريح للتنقل، وتحدّ الحواجز الداخلية من الوصول إلى المرافق الصحية والخدمات الاجتماعية.

وينجم عن ذلك أثر نفسي واجتماعي بالغ. فالإحساس بالحصار والعزلة وغياب الأفق المستقبلي يرفع مستويات الإحباط والضغط النفسي، ويصعّب الحفاظ على علاقات أسرية واجتماعية طبيعية. وباختصار، لا تقتصر قيود الحركة على تقييد الوصول إلى العمل، بل تقوّض جميع جوانب الحياة الكريمة والمستقرة.

ما هو الوضع الحالي للطبقة العاملة في غزة بعد أشهر من الدمار وفي ظل «وقف إطلاق نار» لم يُحدث تغييرات حقيقية؟

تعيش الطبقة العاملة في غزة أزمة عميقة وشاملة. فقد أدى الدمار الناتج عن القصف إلى إلحاق أضرار جسيمة بمعظم ،القطاعات الإنتاجية، ما تسبب في فقدان واسع للوظائف. وتتجاوز معدلات البطالة 50٪، خصوصاً بين الشباب والنساء .وأصبح من شبه المستحيل على كثير من الأسر تأمين دخل ثابت بالحد الأدنى

وانخفضت الدخول المتاحة بشكل حاد ولم تعد تغطي الاحتياجات الأساسية. كما أن ارتفاع أسعار الغذاء والوقود والكهرباء يجعل الحياة اليومية شديدة الصعوبة، حتى بالنسبة لمن يحتفظون بعمل هش أو مؤقت. إضافة إلى ذلك، شهد العديد من .العاملين في القطاعين العام والخاص تخفيضاً في رواتبهم أو تأخيراً في صرفها نتيجة الانهيار الاقتصادي

كما حدّ تدمير البنية التحتية الإنتاجية من القدرة على التعافي. فقد دُمّرت مصانع وورش أو أُغلقت بسبب نقص المواد الخام أو الكهرباء أو الوقود. وتعمل الخدمات الأساسية — الكهرباء والمياه والرعاية الصحية — بشكل جزئي فقط، ما يمنع .أي عودة إلى حياة طبيعية

وفي ظل هذه الظروف، يعتمد جزء كبير من السكان على المساعدات الإنسانية للحصول على الغذاء والدواء، ما يزيد من :هشاشة الطبقة العاملة ويقلل من فرص الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط. ويضاف إلى ذلك أثر نفسي عميق الخوف من تصعيد جديد، وفقدان أفراد الأسرة، وتدمير المنازل، كلها عوامل تؤثر بشدة في الصحة النفسية وفي القدرة على .الاستمرار في النشاط المهني

،باختصار، تواجه الطبقة العاملة في غزة وضعاً حرجاً يتسم ببطالة جماعية، وهشاشة قصوى، واعتماد على المساعدات وتأثير اجتماعي ونفسي شديد. ولم يُغيّر وقف إطلاق النار الحالي هذه الحقيقة الأساسية، إذ لا يزال الوضع الاقتصادي .والاجتماعي بالغ الهشاشة

هل لا تزال هناك قطاعات إنتاجية تعمل؟ وما أبرز الصعوبات في الوصول إلى سبل العيش؟

بعد حرب مدمرة، بات اقتصاد غزة على شفا الانهيار تقريباً. لا تزال بعض القطاعات تعمل بشكل محدود للغاية وفي ظروف بالغة القسوة. فقد لحقت أضرار جسيمة بالقطاع الزراعي، سواء في الأراضي أو المعدات أو البذور، كما تلوثت مناطق واسعة بالأنقاض والشظايا، ما أدى إلى تراجع كبير في الإنتاج. أما قطاع الصيد، فقد تضرر بشدة أيضاً؛ إذ دُمّرت قوارب وشباك .كثيرة، وأصبح الخروج إلى البحر محفوفاً بالمخاطر بسبب الألغام والقيود الصارمة

وتعرضت الصناعات الصغيرة والمتوسطة لتدمير واسع أو توقفت عن الإنتاج بسبب نقص الكهرباء والوقود والمواد. كما تضرر القطاع التجاري بشدة: أسواق مدمرة، بضائع تالفة، واستيراد محدود للغاية بسبب الحصار، ما أدى إلى نقص حاد في .السلع الأساسية

أما الصعوبات في تأمين سبل العيش فهي متعددة. فالتدمير الواسع للبنية التحتية — من مساكن ومصانع وشبكات كهرباء ومياه وطرق — يعرقل أي نشاط اقتصادي. كما أدى فقدان الوظائف نتيجة تدمير المصانع والأراضي الزراعية إلى تفاقم البطالة بشكل دراماتيكي. وتسببت الأزمة الإنسانية ونقص الغذاء والمياه الصالحة للشرب والأدوية في جعل سكان غزة معتمدين كلياً تقريباً على المساعدات الإنسانية. كما أن فقدان أفراد الأسرة والمنازل خلّف أثراً نفسياً وضغطاً هائلين. وتكاد الخدمات الأساسية تنعدم: كهرباء شحيحة، مياه ملوثة، ورعاية صحية شبه غائبة. وفي ظل ذلك كله، تتحول الحياة .اليومية إلى صراع من أجل البقاء أكثر منها نشاطاً اقتصادياً منتجاً

ما هو الدور الرئيسي لمنظمتكم النقابية اليوم في سياق الاحتلال والتجزئة الجغرافية والأزمة الإنسانية؟

في عام 2018، وبفعل ضغوط سياسية متعددة، أُجبر الاتحاد النقابي الكبير المرتبط بمنظمة التحرير الفلسطينية على قبول توحيد قسري مع منظمة نقابية أخرى وإطلاق عمل مشترك. في ذلك الوقت كنت عضواً في الهيئة التنفيذية لذلك الاتحاد ومسؤولة عن فرع القدس، وكنت أيضاً عضواً في حركة فتح. وقد رفض كلٌّ من اتحادي وأنا شخصياً هذا المقترح، وقررنا .الانفصال عنه

وبناءً على ذلك، أسسنا اتحاداً مستقلاً في القدس، وافتتحنا مكتباً في المناطق الآمنة المحيطة بالمدينة لخدمة جميع العاملين والعاملات. ونتعاون مع نقابات في رام الله وجنين، ونقدم خدماتنا لكل من يرفض أي شكل من أشكال التطبيع. نحن موجودون في قطاعات متعددة، منها الزراعة، والتعليم، والصحة، والخدمات العامة، والنقل، والبناء.

نرفض أي علاقة مع الهستدروت (الاتحاد العام لنقابات العمال في إسرائيل)، لأنه رغم تقديم نفسه كمنظمة نقابية، فإنه عملياً يدعم الاحتلال والمستوطنات، ويتعاون مع الجيش الإسرائيلي من خلال تزويده بالوجبات. وتشمل مهامنا أيضاً مساعدة سكان القدس غير المعترف بهم رسمياً في الوصول إلى فرص عمل داخل إسرائيل، لا سيما عبر نقابة المعلمين، إذ يرفض الاحتلال توظيف حاملي الشهادات الصادرة عن جامعات أو مدارس فلسطينية لا يعترف بها.

إضافة إلى ذلك، نوفر تأميناً صحياً لأعضائنا، ونتابع القضايا العمالية من خلال محامين، سواء أمام أصحاب العمل أو أمام المحاكم. وقد تعرض مكتبنا لهجومين، لأن سلطات الاحتلال لا تقبل بوجود مؤسسة تحمل اسم فلسطين، وتفرض على العمال الارتباط بالهستدروت، انطلاقاً من اعتبارها القدس العاصمة الوحيدة لإسرائيل.

ما هي أولوياتكم العاجلة؟ وكيف تدافعون عن الحقوق العمالية في بيئة يسودها القمع وعدم الاستقرار؟

نركز عملنا على عدة أولويات أساسية. أولاً، حماية العمال والعاملات من انتهاكات الحقوق ومن الفصل التعسفي. فالاحتلال يسعى أحياناً بشكل مباشر إلى زعزعة الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للطبقة العاملة الفلسطينية، مما يجعل الدفاع عن الحق في العمل مسألة عمالية وسياسية وقانونية في آنٍ واحد.

أولوية أخرى محورية هي التوثيق المنهجي للانتهاكات. فنحن نسجل حالات الاستغلال والفصل والانتهاكات العمالية من أجل تقديمها كأدلة على الممارسات المنهجية للاحتلال ضد الشعب الفلسطيني، سواء على المستوى المحلي أو أمام الهيئات الدولية.

وفي الوقت نفسه، نولي اهتماماً خاصاً بالفئات الأكثر هشاشة، مثل الشباب والنساء والعمال في المناطق الأكثر تضرراً، حيث يتركهم الاحتلال عملياً من دون حماية قانونية أو اجتماعية. وفي هذا السياق، يُعدّ ضمان حد أدنى من الحماية النقابية مهمة معقدة لكنها ضرورية.

كما نعمل على تعزيز التنظيم النقابي رغم القيود القائمة. فالحفاظ على النشاط النقابي والتنسيق بين العمال الفلسطينيين، رغم العوائق الجغرافية والسياسية، يمثل تحدياً استراتيجياً للحفاظ على قدرة المجتمع الفلسطيني على التنظيم والصمود.

وأخيراً، تُعدّ بناء تضامن دولي حقيقي وفعّال أولوية أساسية. فالتعاون مع النقابات حول العالم لا ينبغي أن يقتصر على مواقف رمزية، بل يجب أن يترجم إلى سياسات ملموسة تدعم الطبقة العاملة الفلسطينية وتمارس ضغطاً سياسياً واقتصادياً على الاحتلال.

كيف تؤثر الظروف السياسية والعسكرية في القدرة على التنظيم النقابي وحماية الأعضاء؟

إن الواقع الفلسطيني، الذي يتسم بالاحتلال والحروب والهجمات العسكرية المتكررة — والتي يمكن وصف بعضها بحملات إبادة وتهجير — يؤثر بعمق في قدرة النقابات على التنظيم وحماية العمال والعاملات.

يفرض الاحتلال قيوداً صارمة على حرية التنظيم والعمل النقابي، من خلال حظر الاجتماعات أو مراقبتها، وملاحقة القيادات النقابية. كما تمنع قوانين وأوامر عسكرية عدة الممارسة الفعلية لحق الإضراب أو الاحتجاج السلمي. ويضاف إلى ذلك الانقسام السياسي الداخلي بين الفصائل الفلسطينية المختلفة، الذي يضعف العمل النقابي الموحد ويحدّ من فعالية المطالب الجماعية.

إن غياب دولة فلسطينية مستقلة وحكومة قوية يضع النقابات في موقع هش، وغالباً ما تعتمد على الدعم الدولي بدلاً من التمتع بحماية مؤسسية وطنية. وفي أوقات الحرب، تؤدي الهجمات العسكرية إلى تدمير المصانع والشركات وبيئات العمل، وتقلص فرص العمل بشكل حاد، ما يجعل البقاء أولوية تتقدم على أي عمل جماعي.

وكثيراً ما يتعرض القادة النقابيون للتهديد أو الاعتقال أو الملاحقة، ما يخلق مناخاً من الخوف ويؤدي إلى العزوف عن المشاركة. كما تؤدي حالات التهجير القسري إلى تفكك الشبكات العمالية والنقابية، ويحد الضغط النفسي الناتج عن العيش تحت القصف المستمر من القدرة على الانخراط في النشاط النقابي. وفي هذا السياق، تضطر النقابات الفلسطينية غالباً إلى

الاضطلاع بدور اجتماعي وإنساني أوسع، من خلال تقديم مساعدات مباشرة ودعم قانوني ومساندة للعمال، إلى جانب .المطالب العمالية التقليدية

في هذا السياق، ما هي الصعوبات الخاصة التي تواجهها النساء العاملات الفلسطينيات، وكيف يتم التعامل معها من منظور نقابي؟

تواجه النساء العاملات الفلسطينيات تمييزاً مزدوجاً: كونهن نساء وكونهُن فلسطينيات تحت الاحتلال. يتركّز أغلبهن في قطاعات غير منظمة، بأجور أقل من الرجال، ويكنّ عرضة بشكل خاص لآثار الأزمة الاقتصادية والحصار وعدم الاستقرار السياسي. وتؤدي الظروف المعيشية والاجتماعية الصعبة إلى أن تكون النساء غالباً أول من يفقد وظائفهن وآخر من يصل .إلى فرص العمل المستقرة

كما تؤثر قيود الحركة التي يفرضها الاحتلال بشكل مباشر على وصول النساء إلى أماكن العمل. فالحواجز العسكرية، وإغلاق الطرق، والمسافات الطويلة وأوقات التنقل المرهقة تجبر العديد من النساء على ترك العمل أو تحدّ بشكل كبير من استمرارية عملهن. في الوقت نفسه، يؤدي نقص الاستثمار وخلق فرص العمل إلى ندرة الفرص المتاحة، والتي غالباً ما تكون .هشة ومنخفضة الأجر، لا سيما في غزة

ويظهر التمييز بين الجنسين أيضاً داخل أماكن العمل نفسها. فالنساء يملكن فرصاً أقل للترقي، وغالباً لا يتقاضين أجوراً مساوية عن العمل المماثل، وفي بعض الحالات يتعرضن للتحرش أو سوء المعاملة في العمل. ويضاف إلى ذلك عبء العمل المنزلي ورعاية الأسرة، الذي يقع أساساً على عاتقهن ويزيد من الإجهاد الجسدي والنفسي، خصوصاً في سياق أزمة .مستمرة

كما أن غياب الحماية القانونية والاجتماعية يزيد من تفاقم هذا الوضع. فالقوانين العمالية ضعيفة أو تُطبق بشكل غير كاف، والكثير من النساء لا يحصلن على إجازات الأمومة أو إجازات مرضية أو ضمان اجتماعي. كما أن مشاركتهن في مواقع .اتخاذ القرار النقابي محدودة، ما يصعّب دمج مطالبهن بالكامل ضمن برامج النقابات

في مواجهة هذا الواقع، نعمل على إدماج مطالب النساء ضمن البرامج النقابية وتعزيز القيادة النسائية داخل المنظمة. نوفر الاستشارات القانونية والدعم في حالات الفصل التعسفي أو الاستغلال، ونضغط على أصحاب العمل والمؤسسات لتحسين ظروف العمل وضمان المساواة في الحقوق. كما نطلق برامج تدريب وتأهيل مهني تتناسب مع متطلبات سوق .العمل المحلي، وندعم المشاريع الصغيرة التي تقودها النساء لتقليل الاعتماد على سوق عمل محدود للغاية

وأخيراً، نعمل على الدعم النفسي والاجتماعي من خلال إنشاء مساحات دعم وشبكات للنساء العاملات تمكنهن من مشاركة التجارب، وتعزيز التضامن، ومواجهة الآثار النفسية للاحتلال والعنف والحرب. وعلى المستوى الدولي، نسعى لإقامة تحالفات مع منظمات حقوق الإنسان لتسليط الضوء على وضع النساء الفلسطينيات والمطالبة بالالتزام بالمعايير الدولية .التي تحمي حقوق النساء العاملات

لقد انتقدتم تعاون بعض النقابات مع منظمات إسرائيلية. ماذا تتوقعون من الحركة النقابية الدولية في الوضع الحالي؟

في ظل الوضع الراهن، نتوقع من الحركة النقابية الدولية اتخاذ موقف واضح وحازم ضد أي شكل من أشكال التعاون مع نقابات مرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي، لأن هذه المنظمات تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في دعم سياسات القمع .وانتهاك حقوق الطبقة العاملة الفلسطينية

من الضروري أن يعرف النقابيون الدوليون التمييز بين التضامن الحقيقي المبني على العدالة والمساواة، وأي تحالفات قد تُستغل لتبرير الاحتلال أو إضعاف قدرة الدفاع عن الحقوق العمالية. وفي هذا الإطار، يجب إدانة أي تعاون ينتهك القانون .الدولي وحقوق العمال الأساسية، وتعزيز الدعم السياسي والمعنوي والمادي للنقابات الفلسطينية وللعمال المتضررين

ويشمل ذلك أيضاً مقاطعة الأنشطة المشتركة مع النقابات التابعة للاحتلال عندما تخدم مصالح سياسية تتعارض مع حقوق الإنسان، وتفعيل أشكال التضامن العملي مثل حملات التوعية، والتحرك السياسي ضد الحكومات والشركات المسؤولة. يجب أن يكون النقابيون حول العالم صوتاً موحداً في الدفاع عن العدالة الاجتماعية وحقوق العمال، رافضين أي **.**شكل من أشكال التطبيع النقابي مع نظام احتلال وأبارتهايد

ما هي أشكال التضامن الدولي التي تعتبرونها الأكثر فاعلية ومجدية في هذه المرحلة؟

من أنجع الوسائل للضغط (BDS) في هذا السياق، تُعدّ أدوات مثل المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات الاقتصادي والسياسي. كما أن الضغط على الحكومات الأوروبية والمؤسسات الدولية لوقف الدعم المالي والسياسي للاحتلال أو للمؤسسات المتعاونة معه أمر بالغ الأهمية.

ومن الضروري أيضاً تقديم دعم مباشر للعمال والعاملات الفلسطينيين من خلال مساعدات مالية تمكنهم من الصمود في ظل ظروف عمل قاسية للغاية. وفي الوقت نفسه، يجب فتح المنافذ النقابية الدولية لرفع الصوت الفلسطيني، لتوسيع الوعي بالانتهاكات وتعزيز الروابط بين النضال النقابي العالمي والنضال الفلسطيني.

ما هي الرسالة التي توجهونها مباشرة إلى الطبقة العاملة الكتالونية وأعضاء La Intersindical؟

فلسطينية، أؤمن أن وحدة الطبقة العاملة تتجاوز الحدود والجغرافيا، وأن نضال العمال في كل مكان جزء من نضال إنساني مشترك من أجل الحرية والكرامة.

يملك الحركة العمالية الكتالونية تاريخاً مميزاً في الدفاع عن الحقوق العمالية والحريات العامة وقيم العدالة الاجتماعية والمساواة. هنا في فلسطين، حيث يعاني شعبنا تحت الاحتلال والظلم، نستمد القوة والأمل من تجارب الشعوب الكفاحية ومن تضامن العمال حول العالم.

إن العامل الفلسطيني لا يناضل فقط من أجل أجر عادل وظروف عمل كريمة، بل أيضاً من أجل الحق في العيش بحرية، لمستقبل آمن لأطفاله، والعمل على أرضه دون قيود أو استغلال أو حصار. لذلك، فإن تضامنكم ليس رمزياً فحسب؛ بل هو دعم حقيقي للقيم العادلة التي تجمعنا.

ندعو إلى تعزيز جسور التعاون والتضامن بين نقاباتنا، ورفع الصوت للدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق العمال في كل مكان. فالقضية العمالية هي أولاً قضية كرامة إنسانية، لا تنفصل عن الحق في الحرية والعدالة.

يمكننا معاً التأكيد أن قوة العمال تكمن في وحدتهم، وأن التضامن الدولي ليس مجرد شعار، بل ممارسة يومية ومسؤولية أخلاقية. ومن جهتي ومن زملائي النقابيين في فلسطين، نقدم أعمق عبارات الشكر والتقدير لكم.

تحيا وحدة العمال! تحيا التضامن الدولي!

INTER SINDICAL
TREBALL | REPÚBLICA | JUSTÍCIA SOCIAL